

ويستلج بمنها فاذا صبر كرمه الله بمثلها في الدنيا واثاب  
في الآخرة بمثلها ويمثل ذلك يعرف اقسام الحديث للمستند عنه  
صلى الله عليه وسلم فان اصناف ما ذكره بسيط الاول ادرك  
قاله الحديث الصحيح تقسم كتابه يعرف المصطلح انواع الآراء  
واقسام المتفق والمفترق من الاسماء والاشياء وكذا من لا  
يفرق بينهم الا لقط او الشكل ومن سمي بمحدث ارضين  
ويجوز الخطاب كما ان في اصوله للاصول اياما الى الاركان  
الاجتهادية فان زاد واحدا علم شروط الاجتهاد الروبية  
وفي غير ثمانية اشارة الى عدد الادلة والاحكام الشرعية  
وما به يعنى الحديث المرسل عند الشافعي فيقبله وان كان مقبولا  
مطلقا عند الحنفية والمالكية والى المسائل التي وقع الخلاف فيها  
بين الاثرى والحنيفة الثمان وعدد مسائل الشرائع  
والعموم والخصوص وتراجم اوقية عند ذوى العرفان  
وكذلك في اصوله من الفقه للشافعي اشارة الى عدد المطهرات  
فان ضعفها وزاد بسيط اولها علم شروط الفاتحة في العلوات  
او لم يزد له واجبات الطواف او نقص واحد فقط  
علم سنته ومظهورات الاحرام وبان له عدد الاموال  
التى

تسمى  
الاجتهاد  
الروبية  
الشافعي  
الحنفية  
المالكية  
الشافعي  
الحنفية  
المالكية

التي يجب اخراجها في من الله والاشياء التي يجب فيها الزكاة على  
الانام وكذا ما شرط فيه القبض من العقود والمسائل التي  
يفتن فيها الوديع وعدد اموال بيت المال وما يخالف لولا  
فيه الارث وما يزوج فيه لمحكم مع وجود القريب من الرجال  
كذلك يعرف الامور التي ينفق فيها الرطى في الدبر والنفق  
وما تخالف فيه الرجعة الاكتمة وكذا ما لا بد منه في عقد النكاح  
وما لا بد فيه من اليقين مع البينة فان ضعف ذلك علم المسائل  
التي هي في المذهب لتقديم راجحة والتمنع كذلك في اصوله الى  
عدد شروط الطهارة وبضروبها في نفسها الى عدد المطهرات  
على بعض الاقوال المختارة فان نقص نصف ذلك علم عدد ما  
يخلو فيه الرطى بغير ملك اليقين عن مهر واحد وما لا يكون  
فيه وصى القاضى كوصى الميت من المسائل على المعتمد او ضعف  
وما يكون القول فيه لنا في الرطى من الزوجين وما يرض فيه  
الامر بالامر كانا لباقي بعدد المسائل التي يجوز للرطى فيها  
بيع عقار النيم والمسائل تسمع فيها البيعة على المقرات  
لا تتبع فيها شرط الواقف الكريم او زيد على هذا عدد ما لا  
يملك فيه المبيع فاسد او ما تصح فيه الشهادة بالمجهول